

تحرك عاجل

أسقطوا حكم الإعدام ضد أحد الكاشفين عن الفساد

محمد بن حليلة هو ناشط ومسؤول عسكري سابق كشف عن فساد مسؤولين عسكريين رفيعي المستوى بالجزائر على شبكة الإنترنت. وطلب اللجوء إلى إسبانيا، إلا أن السلطات الإسبانية أعادته قسراً إلى الجزائر في مارس/آذار 2022، دون اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة، أو تقييم طلب لجوئه. وسجنته السلطات الجزائرية في سجن الحراش بالجزائر العاصمة، قبل نقله إلى سجن البلدية العسكري، حيث ينتظر استكمال التحقيقات معه ومحاكمته في إطار عدة دعاوى أمام محاكم عسكرية ومدنية. وحُكِم عليه بالإعدام غيابياً، بينما كان لا يزال طالباً للجوء إلى إسبانيا، بتهمته التجسس والانشقاق.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية الجزائرية

عبد المجيد تبون

رئاسة الجمهورية

ساحة محمد صديق بن يحيى، المرادية، الجزائر العاصمة

16000 الجزائر

فاكس: +213 02169 15 95

[البريد الإلكتروني: President@el-mouradia.dz](mailto:President@el-mouradia.dz)

فخامة الرئيس

تحية طيبة وبعد ...

تتناهنا الصدمة بشأن الأنباء حول إصدار إحدى المحاكم العسكرية حكماً بإعدام محمد بن حليلة، الناشط والمسؤول العسكري السابق وأحد الكاشفين عن ممارسات الفساد، بتهمته التجسس والانشقاق. ولم يُعلم محمد بن حليلة بهذا الحكم حتى 8 ماي/أيار، بعد حوالي شهرين من إعادته القسرية إلى الجزائر في 24 مارس/آذار 2022. ووفقاً للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، اعتدت قوات الأمن بدنياً على محمد بن حليلة، لدى وصوله إلى الجزائر. وأُحتجز في بادئ الأمر في سجن الحراش بالجزائر العاصمة، في نفس العنبر الذي يُحتجز فيه مُعتقلون من الحراك، ثم نُقل لاحقاً إلى سجن البلدية العسكري، حيث ينتظر استكمال التحقيقات معه ومحاكمته في إطار عدة دعاوى أمام محاكم عسكرية ومدنية.

وأعادت السلطات الإسبانية محمد بن حليلة قسراً إلى الجزائر، دون أن تُجري تقييماً كاملاً لطلب لجوئه، ما ينتهك حقوقه في مُراعاة الإجراءات القانونية الواجبة، وما يُعد انتهاكاً صارخاً لالتزاماتها الدولية بشأن عدم الإعادة القسرية. وإضافة إلى ذلك، تجاهلت السلطات الإسبانية الضجة الدولية المثارة بشأن سلامة محمد بن حليلة، بما في ذلك التقرير المُقدم من مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين إلى الحكومة الإسبانية والذي أفاد فيه بأنه ينبغي النظر في طلب لجوئه على نحو وافٍ في إطار إجراء منتظم، لا المسارعة إلى رفضه، دافعاً بأن خطر تعرّضه للتعذيب يُعد حقيقةً وأن تجريم الجزائر للمعارضة السلمية يُعتبر أمراً مُعترفاً به على الصعيد الدولي.

وقد حُكم على محمد بن حليلة غيابياً في دعوتين أخريين بالسجن لمدة يصل مجموعها إلى 20 عاماً، بتهم تضمنت "المشاركة في جماعة إرهابية" و"نشر أخبار زائفة تقوض الوحدة الوطنية"، بموجب المادتين 87 مكرر 3 و196 مكرر من قانون العقوبات، بالترتيب، وهما مادتان تستغلها السلطات كثيراً لتجريم التعبير السلمي عن الآراء. وفي ليلة 13 ماي/أيار، اعتُقل محام ظهر في مقطع فيديو على فيسبوك، مع والدته محمد بن حليلة في 12 ماي/أيار، وحملت السلطات المسؤولية عن التشهير بمحمد بن حليلة ببث مقطع فيديو بشأنه على قنوات التلفزيون الحكومية.

ونحثكم على ضمان الإفراج عن محمد بن حليلة، وعلى إنهاء ملاحقته القضائية بالتهمة التي ترجع إلى انتقاده للسلطات الجزائرية وممارسة حقوقه في حرية الرأي والتجمع، وإلغاء الحكم بإعدامه. وريثما يُفرج عنه، نحثكم على ضمان أن تفي ظروف احتجازه بالمعايير الدولية، وأن تتم حمايته من التعرّض

للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة. وأخيرًا، نحثكم على مواصلة منحه الحق في التواصل بانتظام مع أسرته ومحاميه، والامتناع عن ممارسة أي نوع من التهيب ضد فريق دفاعه. وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

محمد بن حليمة مواطن جزائري طلب اللجوء إلى إسبانيا وفرنسا، وهو مسؤول عسكري سابق كشف عن أعمال فساد ارتكبتها مسؤولون عسكريون جزائريون رفيعو المستوى، عبر قناة على [يوتيوب](#)؛ وشارك في الاحتجاجات السلمية ضد السلطات الجزائرية التي اندلعت في 2019 بالبلاد.

ولدى ترحيله إلى الجزائر، نشرت السلطات الجزائرية أنباء "احتجاز" محمد بن حليمة على نطاق واسع ونحو مكثف في جميع وسائل الإعلام، وانتهكت على نحو خطير حقه في الخصوصية، إلى جانب حقوقه في المحاكمة العادلة، وعلى وجه الخصوص حقه في عدم إجباره على الإدلاء بشهادة تُدينه. وبثت محطات البث الإذاعي المحلية بالجزائر مقطع فيديو "يعترف" محمد بن حليمة فيه بارتكاب جرائم التآمر ضد الدولة، مؤكِّدًا بأنه لم يُعامل معاملة سيئة خلال احتجازه. وكان محمد بن حليمة قد نشر بنفسه مقطع فيديو من مركز احتفاظ بفالنسيا في إسبانيا، قبل ترحيله القسري إلى الجزائر، مُحدِّدًا من أن تلك الاعترافات المُصوَّرة بالفيديو لن تكون حقيقية، ولن تُشير إلى شيء سوى أنه "تعرَّض للتعذيب الشديد على أيدي أجهزة المخابرات".

ووفقًا للمعلومات التي حصلت عليها منظمة العفو الدولية، وصل محمد بن حليمة إلى إسبانيا في 1 سبتمبر/أيلول 2019، بتأشيرة شنغن سارية. وتقدم بطلب للجوء إلى إسبانيا، وحصل على تصريح بالإقامة من السلطات الإسبانية، الذي جده وكان ساريًا حتى 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2021. وفي 23 أوت/آب 2021، تلقى استدعاءً من مركز الشرطة في بلباو بإسبانيا. ولخوفه من إمكانية تسليمه إلى الجزائر، لاذ بالفرار إلى فرنسا بعد ذلك بفترة وجيزة. ويرجع خوفه من التسليم إلى حالة مشابهة، إذ سلَّمت إسبانيا محمد عبد الله، مسؤول عسكري سابق وطالب لجوء، إلى الجزائر في 20 أوت/آب 2021.

وأعتقل محمد بن حليمة لاحقًا وأُعيد إلى إسبانيا، ثم فتحت السلطات الإسبانية ملفًا إداريًا في 14 مارس/آذار 2022، لطرده بسبب خرق البند أ بالفقرة الأولى من المادة 54 من قانون الهجرة رقم 4 لعام 2000، بالزعم أن محمد بن حليمة اشترك في "أنشطة تتعارض مع الأمن العام، أو قد تضر بعلاقات إسبانيا مع الدول الأجنبية". واستندت السلطات الإسبانية في تبرير فتحها ملف طرده إلى صلته المزعومة بحركة "رشاد" السياسية المعارضة، التي أدرجتها الجزائر، في 6 فيفري/شباط 2022، في قائمة الجماعات الإرهابية. ودَّعت السلطات الإسبانية أن حركة "رشاد" تهدف إلى اختراق المجتمع الجزائري

بزعم شباب متطرفين، لتنظيم الاحتجاجات ضد الحكومة الجزائرية، وخلصت إلى أن الناشط محمد بن حليلة كان عضوًا بجماعة إرهابية. ومع ذلك، لم تقدم السلطات الإسبانية أي دليل على ممارسة الناشط للعنف، أو دعوته إلى الكراهية، أو اضطلاع به بأي أعمال أخرى يُمكن اعتبارها من أعمال "الإرهاب"، وفقًا للتعريف المُقدم من مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحماية حقوق الإنسان خلال مكافحة الإرهاب. ويبدو أن السلطات الإسبانية لم تأخذ بعين الاعتبار السياق الذي توجّه فيه السلطات الجزائرية تهمًا زائفة متعلقة بالإرهاب والأمن الوطني على نحو متزايد إلى النشطاء السلميين ومدافعي حقوق الإنسان والصحفيين منذ أبريل/نيسان 2021.

وفي 27 ديسمبر/كانون الأول 2021، حذّر المُكلّفون بالإجراءات الخاصة للأمم المتحدة، من أن تعريف الإرهاب في قانون العقوبات الجزائري لا يتسم بالدقة على نحو بالغ، ويقوض حقوق الإنسان. وأشاروا إلى أن إجراء التسجيل في قائمة الإرهاب الوطنية لا يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأعربوا عن بواعث قلقهم من أنه قد يُفضي إلى وقوع تجاوزات.

وفي حوالي الساعة السابعة من مساء 24 مارس/آذار 2022، أُبلغ محامو محمد بن حليلة بقرار طرد موكلهم، وتقدموا على الفور بطلب لدى المحكمة الوطنية الإسبانية يلتمسون فيه اتخاذ تدبير مؤقت بوقف ترحيله، لكنه قُوبل بالرفض؛ ومع ذلك، تبيّن لاحقًا أن الناشط كان على متن طائرة متوجهة إلى الجزائر تحت الحراسة في ذلك الوقت.

لغة المخاطبة المفضلة: اللغة العربية أو الفرنسية أو الإنكليزية

يمكن استخدام لغة بلدكم

ويُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن قبل: 11 جويلية/تموز 2022

ويُرجى مراجعة فرع منظمة العفو الدولية في بلدكم، في حالة إرسال المناشدات بعد الموعد المحدد.

الاسم وصيغ الإشارة المفضلة: محمد عزوز بن حليلة (صيغ المذكر)